

## الدور الاجتماعي لعمدة الحيّ (دراسة ميدانية كيفية على عمدة الأحياء بمحافظة الأحساء)

### The social role of the mayor (A field study of how mayors of neighborhoods in Al-Ahsa Governorate)

إعداد الباحث/ فهد مسفر ناصر القحطاني

باحث دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية / المملكة العربية السعودية

Email: [Fahadq1391@gmail.com](mailto:Fahadq1391@gmail.com)

#### الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان الدور الاجتماعي الذي يقوم به العمدة في حيّه، والتعرف على الصعوبات التي يواجهها عمدة الحي والتي تحدّد من دوره الاجتماعي المأمول، وبيان المقترحات الممكنة لتنفيذ الأدوار الاجتماعية لعمدة الحيّ وتطويرها. وقد اعتمدت الدراسة مقارنةً كيفية من خلال إنجاز عمل ميدانيّ يقوم أساساً على المقابلات نصف الموجهة مع العمدة الذين توفّرت إمكانيّة إجراء البحث معهم وعددهم عشرة، فضلاً عن الملاحظة بالمشاركة باعتبار أنّ الباحث هو أحد العمدة الذين مازالوا يمارسون هذه المهمة الوظيفية وبالتالي يعرف تفاصيلها ومتطلّباتها.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ مهام العمدة تنحصر في المشاركة في الحياة العامة، وفي اللقاءات الموسمية، والتدخّل لفائدة المواطنين الذين يستجيبون بالعمدة ويطلبون مساعدته، والسعي المتواصل إلى إصلاح ذات البين، والمساهمة في الأعمال الخيرية، ومحاصرة الظواهر السلبية في المجتمع المحلي، وإسداء بعض الخدمات الإدارية ذات البعد الاجتماعي، وتكريم المتفوقين والفائزين من أبناء الحي. كما كشفت الدراسة عن دور العمدة في تحقيق الأمن في المجتمع المحلي. أمّا أهم الصعوبات التي تواجه العمدة كما عبّروا عنها أثناء المقابلات، فيمكن إيجازها فيما يلي: عدم توفّر مكاتب رسمية لاستقبال المواطنين، وقلة الإمكانيات المقدّمة للعمدة، كما تمثّلت مقترحات العمدة في تحديد أوقات عمل العمدة بزمانٍ محدّد، وتحديد مكتب لممارسة العمدة لمهامه، وانتداب مساعد له، يداوم معه أو ينوبه عند خروج العمدة في مهمات ميدانية، ورصد محفزات مادية ومعنوية للعمدة، وإعادة نظام العسس للحد من الجريمة، وعقد دورات مهنية للعمدة.

**الكلمات المفتاحية:** الدور الاجتماعي، عمدة الحي، محافظة الأحساء.

## The social role of the mayor (A field study of how mayors of neighborhoods in Al-Ahsa Governorate)

Fahed Mesfer Naser Kahtani

Doctoral researcher in sociology, Mansoura University, Arab Republic of Egypt / Kingdom of Saudi Arabia

### Abstract

The study aimed to clarify the social role that the mayor plays in his neighborhood, to identify the difficulties that the neighborhood mayor faces, which limit his hoped-for social role, and to indicate possible proposals to activate and develop the social roles of the neighborhood mayor.

The study found that the mayor's duties are limited to participating in public life, in the seasonal meeting, interfering with the benefit of citizens who hire the mayor and request his assistance, and the continuous pursuit of self-reform, contributing to charitable work, besieging negative phenomena in the local community, and providing some related administrative services The social dimension, honoring the outstanding and winning people from the neighborhood, the role of the mayor in achieving security in the local community, and that the most important difficulties facing mayors, as they expressed during the interviews, are: As for the most important difficulties facing mayors, as they expressed during the interviews, they can be summarized as follows: the lack of official offices to receive citizens, and the lack of capabilities provided to mayors, as well as the mayors' proposals were to specify the mayor's working hours at a specific time, to define an office for the mayor to exercise his duties, and to assign an assistant to him He maintains with him or deputizes him when the mayor goes out on field missions, monitors material and moral incentives for the mayor, re-establishes the seat system to reduce crime, and holds professional courses for mayors.

**Keywords:** the social role, mayor of the neighborhood, Al-Ahsa Governorate.

## 1. المقدمة

عرفت المملكة العربية السعودية نظامَ العُمد منذ فترة طويلة، حيث لعب دورًا رئيسًا في المجال الأمني والاجتماعي في مدن وقرى المملكة، ممثلًا لسلطة الدولة، وأعطيت للعُمد صلاحيات أمنية وغير أمنية واسعة كلها تدور على محور جوهرى هو كون العُمد شخصًا من ساكني المكان المعين فيه، والعارف تمامًا بأبنائه والمتواصل معهم اجتماعيًا بحكم تواجده الدائم بينهم؛ ومن هنا امتد دور العُمد الأمني ليتصل بدور العُمد الاجتماعي.

لكنّ هذه الأدوار المأمولة من العُمد قد تصطدم بعدّة صعوبات وعراقيل ذات صبغة إدارية وتنظيمية واجتماعية تحدّ من تنفيذها على الوجه المطلوب، والهدف المنشود من هذا المنصب اجتماعيًا، ومن هذه الصعوبات التي تواجه العُمد، وتحد من نشاطه اجتماعيًا عدم توافر الإمكانيات المادية لانعقاد جلسات الصلح المستمرة التي يقوم بها العُمد، أو أن هذه الجلسات تتعارض مع دوره الأسري، فهو في انشغال دائم بمشكلات الحي، أو غيرها من الصعوبات التي تقلل من دور العُمد الاجتماعي، وعدم مسابرة هذا الدور لدوره الأمني المتميز.

### 1.1. مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها:

مما لا شك فيه أن إصدار نظام العُمد بتاريخ 20 / 3 / 1406 هـ الذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم 63 والمرسوم الملكي رقم (م/7) وتاريخ 10 / 4 / 1406 هـ، كان الهدف منه هو توزيع المهام الأمنية داخل الأحياء، والقيام بدور أكثر إيجابية وفاعلية في مجال ضبط المخالفات، وتوفير الأدلة التي تؤدي إلى إثباتها، على أن هذا الدور الأمني – وإن كان رئيسًا – إلا أنه هناك دورًا آخر للعُمد لا يقل عن دور الأمني، وهو دوره الاجتماعي ويعود هذا الدور إلى قوة العلاقة بين العُمد وساكني المنطقة المكلف فيها والمكانة الاجتماعية التي يحوزها بحكم طبيعته عمله، باعتباره شخصية اعتبارية لها مكانتها في الحي، وهي ملجأ للكثير من الفئات الاجتماعية إلا هذا الدور الهام والضروري قد تحد منه عدد من الصعوبات ومن هنا يكمن التساؤل الرئيس في الدراسة، وهو: ما الدور الاجتماعي الذي يقوم به العُمد في حيّه؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات التالية:

1. ما دور العُمد في تطوير العلاقات الاجتماعية في حيّه؟
2. أي دور للعُمد في إصلاح ذات البين في حيّه؟
3. ما الصعوبات التي يواجهها عُمد الحي والتي تحدّ من دوره الاجتماعي المأمول؟
4. ما السبل الممكنة لتفعيل الأدوار الاجتماعية لعُمد الحيّ وتطويرها؟

### 2.1. أهداف الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها تتحدد أهداف الدراسة في الآتي:

- بيان الدور الاجتماعي الذي يقوم به العُمد في حيّه.
- التعرف على الصعوبات التي يواجهها عُمد الحي والتي تحدّ من دوره الاجتماعي المأمول.
- بيان المقترحات الممكنة لتفعيل الأدوار الاجتماعية لعُمد الحيّ وتطويرها.

### 3.1. أهمية الدراسة

**أولاً: الأهمية النظرية:** ترجع الأهمية النظرية للدراسة الحالية في بيان دور العُمد الاجتماعي، وإبراز أهم المعوقات التي تواجهه أثناء مباشرة عمله، لتكوين رؤية واضحة للقائمين على هذا الأمر لتذليل هذه المعوقات، وإصدار ما يثمن عمل العُمد الاجتماعي،

كما يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إثراءً للمكتبة العربية بدراسة متخصصةٍ يعود إليها الباحثون والدارسون للاستفادة من نتائجها، كما تشجعهم على القيام بدراساتٍ مماثلةٍ في هذا المجال.

**ثانيًا: الأهمية التطبيقية:** تنبع الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من تقديم توصياتٍ بالحلول المقترحة التي توجه دور العمدة الاجتماعي نحو التفاعل المفروض، مما يستفاد منه في الميدان الاجتماعي للعمد، وتيسر لهم أعمالهم الاجتماعية التي يقومون بها.

#### 4.1. مفاهيم الدراسة.

##### مفهوم الدور الاجتماعي:

يعد مفهوم الدور واحدًا من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تستخدم في دراسة سلوك الأفراد من خلال منهج تحليل الدور، ومن بين هذه المفاهيم (الجوهري والخريجي، 2007، ص169).

- الوضع الاجتماعي: وهو يعني موقف الفرد في البناء الاجتماعي.
- الدور: ويعبر عن الجانب الدينامي أو السلوكي للوضع الاجتماعي.
- الدور المقابل: وهو الدور الذي يكمل دور الفرد في عملية التفاعل الدينامي، مثل دور التلميذ والمدرس، ودور الوالد والطفل، وكل هذه الأدوار المتقابلة يعضد بعضها البعض الآخر، ويساعد كل منها الآخر في تأديته لدوره.
- الحقوق والواجبات: فكل دور يحمل في طياته بعض الأفعال التي تنطوي بدورها على حقوق الفرد على الآخرين، وواجباته تجاههم، وهذه الحقوق والواجبات ما هي إلا التوقعات المتبادلة للدور الذي يؤديه الفرد والدور المقابل له عند الآخرين التي تحتفظ بها في أداؤها أثناء عملية التفاعل.

ومن ثم يمكن الإشارة إلى أن الدور الاجتماعي هو نوع من الالتزام الذي يضطلع به من يشغل مكانة اجتماعية أو وضعًا اجتماعيًا معينًا، بوصفه شريكًا في تحقيق التنمية الاجتماعية، وضمان لتنفيذ السياسة الاجتماعية المتكاملة، الأمر الذي يتطلب نوعًا جديدًا من التعاون الاجتماعي يسمح بتنمية مهارات كل أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص الفقراء (الجوهري، 1983، ص96).

ويُعرّف الدور الاجتماعي بأنه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة وهو الجانب الديناميكي لمركز الفرد، فحيثما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، وتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزهم الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الاتصالات التي تقوم بها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة، وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور واحد داخل النظام المجتمعي الذي ينتمي إليه". (النايلسي، 2010م، ص61)

ومما سبق يمكن للباحث أن يعرف الدور الاجتماعي إجرائيًا بأنه: "مجموعة المهام والأدوار التي يتوقع من عمدة الحي القيام بها وتتبع من الإحساس الذاتي بالمسؤولية المجتمعية تجاه أبناء الحي الذي يعيش فيه وقضاياها، فهو السلوك المتوقع من الفرد الموجود في وضع اجتماعي محدد، وهو مصطلح علائقي، حيث يؤدي المرء دوره المتوقع منه في مواجهة دور شخص آخر مرتبط بوضع مضاد، وهذه الناحية العلائقية من مفهوم الدور تركز على فكرة الاضطلاع بالدور.

##### العمدة:

العمدة لغةً: عميد الأمر قوامه، والمعمود إليه. والجمع عمُد، وفلان عمدة قومه إذا كانوا يعتمدونه فيما يحزبهم (ابن منظور، ج3، ص88).

العمدة اصطلاحاً: يعرف العمدة، طبقاً للنظام الخاص بهم الصادر عن وزارة الداخلية عام (1406هـ) بأنهم "من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ واستتباب الأمن، ويقومون بتنفيذ أوامر أجهزة الأمن، ومعالجة مصالح السكان ضمن الاختصاصات المحددة لهم" (العتيبي، 1421، ص9).

### الحي:

جاء في اللغة أن الحي من كل شيء: نقيض الموت، والجمع أحياء، والحي من كل شيء ذو الحياة، وهو نقيض الميت، وجمعه أحياء، وهي البيوت المجتمعة (ابن منظور، ج1، ص49).

والحي اصطلاحاً هو جزء من المدينة يوجد به قسم للشرطة ملحق به شخص مكلف بوظيفة العمدة، يستمد صلاحياته وقراراته من منطلق السلطة المخولة له من قبل الدولة (العتيبي، 1421، ص10).

## 2. النظرية المفسرة للدراسة:

### 1.1. نظرية الدور الاجتماعي:

سوف يعتمد الباحث في الدراسة الراهنة على نظرية الدور الاجتماعي والتي تعتبر واحدة من أهم النظريات التي توضح تفاعل الفرد مع بيئته الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بينهما حيث أن الكثير من مشكلات الفرد تنبع من عدم قدرته على أداء أدواره الاجتماعية بنجاح وطبيعة الحياة المعقدة وكثرة احتياجات الإنسان تجعله يلعب أكثر من دور في المجتمع الأمر الذي يتطلب منه أن يسلك بطريقة معينة تناسب كل دور بحيث تتلاءم مع توقعات المشاركين له في هذه الأدوار ومن ثم ضرورة التكامل بين هذه الأدوار أمر حتمي ولازم لكي يستطيع الإنسان أن يحقق قدر من التكيف والتفاعل مع الآخرين ونظرية الدور تقوم بالعمل على تفسير هذا التفاعل (عبد الغفار وآخرون، 1985).

"والمجتمع من وجهة نظر نظرية الدور يمكن النظر إليه كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية المترابطة بين الأفراد المنتمين إلى هذا المجتمع وهذه العلاقات تنبع من احتلال أفراد المجتمع لمكانات معينة تحتم عليهم أداء أدوار معينة تختلف من فرد لآخر في المجتمع" (عبد الغفار، وأحمد، 1999، ص54).

إن أهمية هذه النظرية تأتي من تعدد مفاهيم الدور كما يأتي من أهدافها ودورها مع الأجيال المختلفة، حيث "يؤدي الفرد في حياته الاجتماعية أدواراً يتوقعها منه المجتمع لكونه يشغل مواقع معينة، وتختلف أدوار الأفراد باختلاف تلك المواقع، ويلاحظ أن التفاعل بين هذه الأدوار يؤلف ما يسمى بالبناء الاجتماعي، والبناء الاجتماعي يمثل مجموعة أنظمة اجتماعية تتداخل وتتفاعل في تشكيل وتحديد أنماط السلوك وتنظم الحاجات الإنسانية حسب الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، وترتبط هذه الأنظمة فيما بينها ارتباطاً وظيفياً لتحقيق وتكامل البناء الاجتماعي واستمراره" (فرج، 1989، ص239).

### توظيف نظرية الدور في الدراسة:

يتبين للباحث مما سبق أن الفرد يكتسب المكانة بناء على أدواره الاجتماعية ذلك لأن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله والحقوق تحددها الواجبات والمهام التي يجدها في المجتمع، وبالنظر إلى هذه النظرية من واقع الحياة الاجتماعية من خلال الدور الاجتماعي الذي يلعبه العمدة في الحي الذي يقوم عليه عبر المكانة التي يشغلها باعتبار المهام والواجبات التي يؤديها داخل الحي هذا صميم عمله الذي يمنحه المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها والتي تجعل أفراد الحي يلجؤون إليه في أمورهم الأمنية والاجتماعية، فهو يُعدّ مرجعيتهم بالنظر إلى مكانته ودوره فيهم.

فالدور الاجتماعي للعمدة -في إطار النظرية - دور ذو أوجه متعددة، ومن هذه الأدوار المتعددة المنوطة بالعمدة في ظل هذه النظرية، تحديد الاحتياجات الفعلية لأهالي الحي، ودوره في انعقاد لجان الصلح لحل المشكلات الاجتماعية التي قد تحدث بين سكان الحي، وفي قضايا البحث والتحري عن مستحقي المعاشات والضمان الاجتماعي، والرفع بهم لمكتب الضمان الاجتماعي، ودوره تجاه الجمعيات الخيرية، واللجان الشعبية، والفرق التطوعية، وما يقوم به تجاه أسر الشهداء أو المسجونين أو من فقدوا عائلهم، والتعامل مع شكاوى سكان الحي، والصلح الأسري، ومعالجة المشكلات الأسرية، ودوره في التوعية بالقضايا المجتمعية ( الصحة - التعليم - العمل - الإرهاب والتطرف)، وكذلك التعاون والتنسيق بين المؤسسات المجتمعية المختلفة في النهوض بالحي والعمل على التكامل بينهم، وتشكيل لجان من أهالي الحي ( بيئية - صحية - اجتماعية - أمن اجتماعي) للعمل على تنمية الحي، إلى غير ذلك من الأدوار التي يقوم بها العمدة من واقع منصبه، وهذه هي التي تحدد مكانته بين أفراد حيه، والتي ينظر إلى هؤلاء الأفراد ويتوقعون منه أداءها. كما ساعدت نظرية الدور الاجتماعي الباحث في تحليل الأدوار الخاصة بالعمدة داخل حيه، وتفسير جوانب التكامل الوظيفي بينه وبين أبناء الحي الذي يشرف عليه، وذلك من خلال توظيف مفاهيم نظرية الدور الاجتماعي والتعرف على مدى تطبيقاتها في ممارسات العمدة لأدواره الاجتماعية.

### 3. الدراسات السابقة.

دراسة عساف، (1404)، بعنوان: (التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية)، هدفت الدراسة بيان بيئة الإدارة وتطورها التاريخي في المملكة العربية السعودية بما يظهر التطور التاريخي للتنظيم الإداري في المملكة، وتوصلت الدراسة إلى الخصوصية البيئية للتنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية وعدم وضوح الاتجاه الهادف للمواءمة بين البيئة والتنظيم، وإدراك ذلك القصور، أن مراحل التطور التاريخي للتنظيم بالمملكة، هي: المرحلة التحضيرية، ثم المرحلة التأسيسية، ثم مرحلة النضج والانطلاق، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن وجود بعض الخلل في المؤشرات والاتجاهات العامة المتعلقة بأساليب التنظيم وسلوكياته وعمليات تطويره، وأشارت إلى وجود اتجاهات إيجابية عالية يجب الاهتمام بها والعمل على تنميتها.

دراسة ابن حموض، (1414)، بعنوان: دور العمد في خدمة المجتمع المحلي: دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هذا الدور الذي يقوم به العمد وتقييمه، ومعرفة ماهية وظائف العمد والواجبات والنشاطات التي يقومون، وإبراز أهمية هذا الدور من الناحية الأمنية بصفتهم من رجال الأمن الذين يساهمون في حفظ النظام واستتباب الأمن. وكذلك إبراز الأنشطة والخدمات التي يقدمها العمد على الصعيد الاجتماعي لسكان الأحياء التي يشرفون عليها، وتلبية حاجات هؤلاء السكان وتلمسها، وسعت الدراسة إلى تقييم أداء دور العمد، والخروج بنتائج تساعد على تطويره، وذلك من خلال الدراسة المسحية المواكبة لهذه الدراسة.

دراسة المنشاوي، (1421هـ)، بعنوان: (معوقات أداء عمد الأحياء دورهم الأمني)، هدفت الدراسة توضيح العقبات التي تعترض دور عمد الأحياء الأمني وشرطة مكة المكرمة، وذلك بهدف زيادة فاعلية ما يقوم به العمد من وظائف اجتماعية مختلفة، وبصفة خاصة دورهم الأمني، وكذلك توضيحاً للتطور التاريخي لنظام العمد في المملكة العربية السعودية وشرحاً لنظام العمد الحالي ولانحته التنفيذية الصادر في عام 1406هـ، ثم أبرزت جهود شرطة مكة المكرمة في تفعيل الدور الأمني للعمدة، واستظهرت رأي عمد العاصمة المقدسة حول المعوقات التي اعترضتهم في أداء دورهم الأمني، وكذلك رأي ضباط شرطة العاصمة المقدسة حول هذه المعوقات، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي والذي طبق بأداة استبانة على جميع عمد الأحياء والتابعين لشرطة العاصمة المقدسة بأسلوب المسح الشامل.

وتوصلت الدراسة إلى أن مهام ودور العُمد يمتد ليغطي مهام اجتماعية وإنسانية وأمنية، وأن إسهام العُمد للقيام بدورهم الأمني غالباً ما يكون ضعيفاً، وتمثلت أهم معوقات أداء العُمد دوره في ضعف الدعم المالي والبشري، وعدم تفاعل العُمد مع دوره الأمني، والافتقار إلى وسائل التقنية الحديثة، والانشغال بالتصديق على الأوراق، وعدم تعاون سكان الحي مع العُمد، والانشغال بطلبات الإحضار.

دراسة عسيري، (1434)، بعنوان: (تفعيل وتطوير دور عُمد الأحياء) دراسة تطبيقية لإعادة هيكلة وميكنة نظام عُمد الأحياء بمدن ومحافظات المملكة المرحلة الأولى بمحافظة جدة، هدفت الدراسة التعرف على الواقع الفعلي للمهام الوظيفية لعُمدة الحي، ومعوقات أداء عُمد الأحياء لأدوارهم الإدارية والأمنية والمجتمعية، بهدف الوصول إلى آلية مقترحة لتفعيل وتطوير الأدوار لعُمد الأحياء على ضوء نظام شمس الأمني، وأظهرت الدراسة قصوراً في الواقع الفعلي للمهام الوظيفية لعُمدة الحي من خلال التصديق على الوثائق الرسمية، والمشاركة في التفتيش للمنازل والإبلاغ عن المطلوبين أمنياً، والمخالفين لأنظمة اقتناء السلاح، ودعت الدراسة إلى ضرورة زيادة صلاحيات عُمد الأحياء فيما يتعلق بمخاطبة الجهات الحكومية وارتباط مرجعية كل عُمدة بمحافظ المدينة التابع لها مباشرة عن طريق مدير شؤون العُمد.

دراسة سيدهم، وعماش (ب.ت)، بعنوان: (أحكام قانون العُمد والمشايخ وقانون مباشرة الحقوق السياسية)، دار النهضة، (مصر)، هدفت الدراسة شرحاً لنظام العُمد في مصر موضحة شروط تعيينهم وقواعد انتخابهم والقواعد النظامية الضابطة لعملهم وسلطة وزير الداخلية في ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج المكتبي الوصفي مستعينين بالعديد من المراجع والأحكام القضائية المفسرة لنظام العُمد في مصر، وتوصلت الدراسة إلى الشرح المفصل لمختلف وظائف العُمد التي أوردتها النظام، والضوابط التي تحكم سلوك العُمد في مجال الواجبات الملقاة على عاتقهم، والمحاذير التي يجب أن يتجنبوها بالإضافة إلى القواعد الضابطة لمسئولتهم وتأديبهم في حالة المخالفات.

#### 4. وضع العُمد القانوني ومهامه الاجتماعية في المجتمع السعودي

##### 1.1.4. وضع العُمد القانوني:

إن أول تنظيم حمل معنى نظام العُمد صدر عن مجلس شورى النواب رقم (82) بتاريخ 1346/6/21هـ حيث تم بموجبه فصل دور العُمد عن البلديات، واتباعه بمديريات الأمن العام، وأُعقب ذلك صدور ملحق لهذا التنظيم بتاريخ 1349/3/29 يتضمن تحميل العُمد تبعات الأعمال الجنائية التي تقع داخل أحيانهم.

وفي عام 1363هـ تم تنظيم عدة مواد من قبل مديريات الأمن العام بتخصيص أدوار العُمد وعمل نوابهم وصدر ذلك في (15) مادة، ثم تم زيادتها لـ (32) مادة بحلول عام 1369هـ، حتى صدر المرسوم الملكي رقم (م/7) بتاريخ 1406/4/10هـ بالتصديق على قرار مجلس الوزراء رقم (63) واشتملت على عدد (22) مادة تختص بتنظيمات أدوار العُمد الذي ألغى جميع التنظيمات السابقة لأدوار العُمد ونوابهم، وأقر نظاماً جديداً هو المعمول به حالياً مع بعض التعديلات عليه (المنشأوي، 1425).

ودخل هذا النظام حيز التنفيذ بقرار صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالتعميم الوزاري رقم (5765) بتاريخ 1413/12/22هـ، وهذا وقد تضمنت اللائحة التنفيذية اثنتي عشرة مادة حددت عملية اختيار العُمد، والشروط الواجب فيمن يتقدم لشغل هذا المنصب. إذا كان منصب العُمد يتم شغله من خلال تقديم الشخص المؤهل لهذا المنصب، أو من خلال ترشيح أهالي الحي له فإن هذا يعني أنه قد خرج من بينهم، وأنه واحد منهم ينتمي لإقليمهم المحلي يدرك مشاكلهم وعلاقاتهم واحتياجاتهم، وأنه موضع تقدير لهم لأنه الأقدر على حل مشاكلهم، وذلك برفعها لجهات الاختصاص في الإدارات المركزية، فهو همزة الوصل بين الإدارة المركزية والإقليم المحلي، هذا ما ورد ضمناً في نظام العُمد في المملكة (اليامي، 1427).

## 2.4. المهام الاجتماعية للعمدة

- الإصلاح الاجتماعي بين سكان الحي.  
- البحث والتحري عن مستحقي المعاشات والضمان الاجتماعي، ورفع عنهم لمكتب الضمان الاجتماعي.  
- التدخل الشخصي أو عن طريق لجان الصلح لحل المشكلات الاجتماعية التي قد تحدث بين سكان الحي.  
ويشير (القباع، 1422هـ) أن للعمدة أدوارًا مهمة وحيوية في المجتمع تزيد على تلك المحددة في النظام، ومما يساعدهم على أداء هذه المهام كون المواطنين في الحي ينظرون إلى العمدة كواحد منهم حيث لا يتميز عنهم بزي معين كالشرطة مثلاً، على الرغم من أنه يقوم بمهام شبيهة بما يقوم به رجال الأمن في أكثر الأحيان، هذا إلى جانب أن العمدة كان يعتبر مستشاراً بالنسبة للمواطنين حتى في مشكلاتهم الشخصية والإصلاح الأسري، وإصلاح ذات البين فكسب عمدة الحي مودة واحترام سكان الحي، وأعطى ذلك العمدة قدرة على حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والأمنية في الأحياء التي يعملون بها، حتى جاء الوقت الذي أعترف بهم وبما يقومون به من أدوار بشكل فعال.

ويرى (المنشاوي، 1425) أن العمدة رجل أمن وإدارة واجتماع من طراز متفرد، هو موظف رسمي غير تقليدي، متفرد في ارتباطه اجتماعياً وثقافياً بأهالي الحي؛ كونه منهم، يحظى غالباً بين الأهالي بمساحة تقدير رفيعة، فنحسبه أيضاً متفرداً بسمعته ونبله.

ومن هنا يؤكد الباحث -بحكم عمله كعمدة- أنّ وثيقة أداء العمدة تحمل حزمة من المهام الإنسانية الاجتماعية، فضلاً عن الواجبات الأمنية والإدارية الأخرى؛ إذ يتولى فض المنازعات، وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين في الحي، كذلك إصلاح ذات البين، ثم معالجة الخلافات الأسرية، فضلاً عن واجبه بتلمس احتياجات الأهالي الحيوية، ورفعها، ثم متابعتها لدى جهات الاختصاص. بجانب ما يُعهد إليه من قضايا أمنية ومعاملات إجرائية من قبل مرجعه، فغالباً ما يعمل العمدة على مدار الساعة بلا نائب أو مساعد!

ويشير الباحث إلى أن الدور الأمني للعمدة طبقاً للنظام السعودي فيبدو محدوداً إلى حد ما، ويرجع هذا إلى عدم منح النظام السعودي للعمد صفة الضبطية القضائية وقصر صلاحياته الأمنية على مجرد إبلاغ السلطات المعنية، عما يصل إلى علمه من مخالفات دون أن تكون له أي مهمة أو واجب أو صلاحية في أي إجراء من إجراءات جمع الاستدلالات. كما أن واجبات العمدة طبقاً للنظام السعودي تقف عند مجرد تقديم المساعدة والمعلومات في مجال حيازة الأسلحة وقضايا المخدرات والأجهزة الحكومية الراجعة في تفتيش الأماكن، وهي في جملتها تشكل مظاهر واضحة المحدودية للدور الأمني للعمدة في النظام السعودي.

## 5. الإجراءات المنهجية للدراسة

### 1.5. منهج الدراسة:

تم اعتماد منهج المسح الميداني الاجتماعي الكيفي، وتم استخدام المقابلة نصف الموجهة، والملاحظة بالمشاركة كأداتين لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة.

### 2.5. مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من عمدة الأحياء الذين يزاولون عملهم بمحافظة الأحساء بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعددهم خمسة وعشرون (25) عمدة، وعدد من المواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية المستفيدين من تدخلات العمدة ومساعداتهم.

وقد تمكّن الباحث فعليًا من التواصل مع عيّنة شملت عشرة (10) عمُدٍ من مجتمع الدراسة، وأجريت معهم مقابلاتٍ نصف موجهة اعتمد خلالها "دليل مقابلة" Interview guide اشتمل على ستة (06) محاور متّصلة بمختلف الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها عمدة الحي من وجهة نظر العمُد والمستفيدين من خدماتهم من بين أفراد الأحياء والقرى في محافظة الأحساء، وأيضًا بالصعوبات التي تقف أمام العمدة وسبل تجاوزها، هذا فضلًا عن القيام بزيارات ملاحظة ميدانية لمزيد الإحاطة بموضوع الدراسة، وقد تمّ خلالها التحدث مع بعض المواطنين حول ما يقدّمه لهم العمدة من خدمات.

### 3.5. حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي:** تم تناول الدور الاجتماعي للعمُد في أحيائهم.
- **الحد البشري:** تم تطبيق الدراسة على عمُد أحياء محافظة الأحساء.
- **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة مكانيًا في محافظة الأحساء.
- **الحد الزمني:** تم تطبيق هذه الدراسة زمنيًا في النصف الأول من عام 1442 هـ.

### 6. نتائج الدراسة

#### 1.6. الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها العمدة كما صرّح به العمُد المبحوثين.

##### أ- المشاركة في الحياة العامة

يحرص العمُد على حضور مناسبات أهالي الحيّ أو القرية (أفراح، مجالس عزاء، زيارة المرضى ...)، والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية والرياضية والتربوية (مسابقات حفظ القرآن الكريم، المباريات الرياضية بين الأحياء والمدارس، الأنشطة المدرسية...).

قام عمدة الرقيقة بمدينة الهفوف التابعة لمحافظة الأحساء الأستاذ - فهد بن مسفر القحطاني بتكريم فريق اليرموك نتيجة تحقيقه بطولة نادي الفضل بالفضول وفريق العين نتيجة تحقيقه بطولة نادي "المنيزلة" بمناسبة تحقيقهم البطولة الرمضانية لهذا العام الحالي 1440 هـ وبحضور عدد كبير من الشخصيات الرياضية والإعلامية ورجال الأعمال، علما بأن العمدة القحطاني يقوم بتكريم عدد من الفرق الرياضية على مستوى المحافظة وله جهود كبيرة على مستوى المنطقة وكذلك لم يقتصر التكريم على الرياضة حتى في الأعمال الخيرية والتطوعية ومشاركته في العديد من المناسبات والفعاليات والاحتفالات والأنشطة المختلفة لخدمة أبناء هذا الوطن الغالي والمعطاء.

قال عمدة حي الرقيقة بمدينة الهفوف التابعة لمحافظة الأحساء أن العالم يمر بمرض خطير "جائحة كورونا" والكل يتسابق لكبح جماحه وتقليل مخاطره في كافة دول العالم، والمملكة جزء مهم من هذا العالم وكل ما تعمله من إجراءات مشددة هي من مصلحة المواطن ولهم السمع والطاعة.

##### ب- التدخّل لفائدة المواطنين الذين يستجرون بالعمدة ويطلبون مساعدته:

يذكر أحد العمُد بلهجته الدارجة أنّ العمدة يجب أن يكون "صاحب فزعه"، ويهرع لمساعدة المستغيث والمحتاج إلى نجدة، ويروي كيف أنّ هذا الأمر أوقعه ذات مرّة في مشكل مع الجهاز القضائي والأمني، فقد استجارت به أمّ أحد المسجونين من أجل كفالته، حيث أنّه مسجون من أجل دين غير مسدّد، ويقول العمدة أنّه رقّ لحال أمّه وأبنائه وذهب إلى المحكمة وكفله، وتعهّد أمام القاضي أنّ المكفول سيسدّد الدين في أجل معيّن، ولكنّ ذلك لم يحدث، فالمكفول لم يتّصل بالمحكمة وأخلّ بتعهّده وهو ما وضع العمدة في موقف حرج وصاروا مطلوبًا أمام القضاء من أجل التسديد، ووضِع اسم العمدة لدى الأجهزة الأمنية في قائمة الممنوعين من السفر.

وقد دعم هذه الشهادة ما ذكره عمدة آخر من أن بيته صار قبلة الدائنين الذين يطلبون منه المساعدة في استخلاص ديونهم من أناس آخرين ينتمون إلى حيّه وحتى من أولئك الموجودين خارج منطقته الإدارية.

### ج- السعي المتواصل إلى إصلاح ذات البين

يؤكد عمدة الطرف أنه جاد في التعاون مع لجان الصلح وأحياناً يقوم بنفسه بالصلح لحل المشكلات الاجتماعية بناء على علاقاته الودية مع الأهالي بما يضمن تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين وإرجاع الحقوق وإصلاح ذات البين وفق تعاليم الشرع الحنيف وأنظمة الدولة.

ويذكر أحد العمد أنه أنشأ مجلس حيّ يضم أعضاء للقيام بمهام إصلاح ذات البين وتذليل الصعوبات الإدارية أمام المواطنين والمقيمين، وتأطير الأنشطة الدينية والاجتماعية والرياضية.

وأشار أحد العمد إلى أن من بين مهام العمدة المساهمة في حل جميع المشكلات الأسرية وفك النزاعات بين أهالي الحي، لافتاً إلى أنه كان يجمع الزكاة ويعطيها للفقراء ليشتروا متطلبات العيد، ملمحاً إلى أن دور العمدة حالياً ليس بالقليل فهناك مهام وأمور يقوم بها تجاه سكان الحي.

وأشار عارف إلى أنه كان يعتبر مستودعا لأسرار العائلات وأحوالهم، وبيّاشر رصد الحالات الفقيرة والأرامل وتسجيل المحتاجين من أهل الحي لدى الجهات والجمعيات، ويناقش احتياجات الحي لدى الإدارات الحكومية.

وأشار كثير من العمد إلى أنهم يقومون بمساعدة نخبة من الأهالي والأعيان بإجراء الصلح في كثير من القضايا والخلافات التي تنشأ داخل الحي وأضافوا أن هذا دورهم كعمد للحياء وبذل قصارى جهدها لخدمة الأهالي والسكان انطلاقاً من توجيهات المسؤولين واستطرد أحدهم يقول: أما الأمور التي لا يمكن معالجتها داخل الحي يتم توجيه الأطراف المتنازعة لجهات الاختصاص للبت فيها وحلها بالطرق الشرعية والنظامية.

وأكد أحد العمد أن كثيراً من الشكاوى يتم حلها في مكتب العمدة حيث يكون لدى الطرفين المتنازعين مرونة في التحاور وإيجاد حل للخلاف القائم بينهم، وأشار أن إنشاء قسم أو مركز يعنى بإصلاح ذات البين في المحاكم أو في المحافظات سوف يساهم في إنهاء النزاعات القائمة في وقت قياسي فكثير من الشكاوى تكون نتيجة عناد أحد الطرفين خاصة الطرف الأول وبالإمكان حلها قبل أن تصل إلى القاضي.

### د- المساهمة في الأعمال الخيرية:

ويعدّ العمدة من أهم الجهات التي يعود إليها أصحاب العمل الخيري من أفراد أو جمعيات للتعرف على الأشخاص والأسر ذات الأحقية والأهلية لتلقي المساعدة، ومن شواهد ذلك ما أكده عمدة الشقيقة من العمل على تقصي الوضع المعيشي للمستحقين وتزويد الجهات الحكومية بما يلزم من معلومات بما يحقق وصول المساعدات لمستحقيها.

وأردف عمدة الشقيقة بأن التعاون معهم في سبيل تقديم الخدمات للمستحقين من الفقراء والرفع بحاجات المتعفين وإثبات الحالات المستحقة والتعاون مع الفرق التطوعية بما يضمن أدائهم لمهامهم بالتنسيق مع الأهالي والدوائر الحكومية لإضفاء الطابع الرسمي والنظامي على عملهم والتعاون معهم فيما يحقق الأهداف المنشودة، ويؤكد أنه يسعى لتقدمهم وتلمس احتياجاتهم المادية والمعنوية ومساعدتهم وتأييد طلباتهم للجهات المسؤولة لأثبات حالتهم والقيام بالواجب تجاههم بما يكفل شعورهم بتضامن المجتمع معهم وتقدير أوضاعهم.

ويشير عمدة "الرقيقة" أنّ من الأشهر التي يبرز فيها دور العمدة هو شهر رمضان، خاصة مع وجود عدد ليس بالقليل من السكان يحتاجون إلى مساعدات مادية وعينية خلال الشهر الفضيل، فيحرص العمدة على توفير موائد لهم وحث الأهالي على الاهتمام بجيرانهم حتى يقترب العيد.

#### هـ. محاصرة الظواهر السلبية في المجتمع المحلي:

أكد أغلب العمدة أنّهم يسعون باستمرار إلى الإحاطة بالظواهر التي يلاحظونها بمجتمعهم المحلي مثل ظواهر "التفحيط" والإدمان و"الدرباوية" ... ولا يتوانون في الاتصال بأولياء الأمور وتنبههم من الأخطار المحدقة بأبنائهم المتعاطين لبعض الممارسات الخطيرة. كما أنّ الأجهزة الأمنية تنسق معهم باستمرار للاسترشاد عن الخارجين عن الأنظمة والقوانين أو أثناء عمليات المداهمة التي تستهدف البيوت أو الاستراحات أو المحلات...

ويذكر أحد العمدة أنّه لا يتوانى بين الفينة والأخرى على الاتصال بالعاملين في "البقالات" وكفلائهم لتحذيرهم من مغبة بيع بعض المواد الممنوعة والمضرة بالشبان.

ويشير عمدة آخر إلى الجهود التي بذلها مع بقية زملائه من خلال قيامهم بجولات ليلية في أحيائهم بالتنسيق مع الجهات الأمنية، وحث المواطنين والمقيمين بالالتزام بالحجر الصحيّ أثناء جائحة "كورونا" والتنبيه على المخالفين أو التبليغ عنهم.

وفي هذا السياق يقول أحد العمدة: "إنّ دورنا هو الحث على التمسك بالعادات الأصيلة لمجتمعنا وبيان ما لموروثاتنا وتقاليدنا من قيم أصيلة يجب تبنيها والاهتمام بها وذلك من خلال التعريف بها في المناسبات والاجتماعات بما يضمن بقاءها".

#### و- تكريم المتفوقين والفانزين من أبناء الحي:

حيث يحرص العمدة على تحفيز أبناء حيّه من الطلاب على مواصلة التعليم بتفوق، ومن شواهد ذلك ما قام به أحد العمدة من تكريم للطلاب المتفوقين في نهاية العام الماضي بمنحهم مبالغ نقدية، وأجهزة حواسيب للمساعدة في عملية التعلم، وذكر أن الممول لهذه النواحي المادية كان بالتعاون بين سكان الحي، ومن الأعيان منهم حيث تم رصد مبلغ وقدره (40000) ريالاً لتخصيصها للمتفوقين بعد حصر نتائجهم والتأكد من شهاداتهم المدرسية، وتم إقامة حفل تكريم لهم بحضور ذويهم، وأهالي الحي، وكانت الروح المعنوية للطلاب مرتفعة للغاية، وتقدم أحد أولياء الأمور وتقدم بالشكر لكل من ساهم في إخراج هذا الحفل بهذه الكيفية، وتعاهد الجميع ببذل قصارى جهدهم ليكون حفلاً سنوياً، وكان له الأثر الأكبر – من خلال محادثات أولياء الأمور مع المنسقين – في رفع مستوى الطلاب.

أقام عمدة حي الرقيقة بمدينة الهفوف حفلاً تكريمياً لجميع منسوبي فريق القادسية الرياضي بحي الرقيقة أحد فرق الأحياء والحواري وذلك بعد تحقيقهم لقب بطولة فريق الوسام (وسماي 22) بالمبرز بكل جدارة واستحقاق على حساب منظم البطولة الوسام بنتيجة أربعة أهداف مقابل هدف واحد من حصول لاعب الفريق الكابتن فهد بن سعيد القحطاني على كأس هداف البطولة، حيث أوضح العمدة أنه فخور بما حققه أبنائه من بطولة عالية وعلى مستوى عالي بين حواري محافظة الأحساء، بعدها قدم مائدة عشاء بهذه المناسبة لجميع منسوبي فريق القادسية والضيوف الكرام.

#### 2.6. الصعوبات التي تواجه العمدة كما عبّروا عنها أثناء المقابلات:

##### أ- الوقت الذي يمارس فيه العمدة مهامه لا يتحدد بزمن:

حيث أكد كثير من العمدة أن العمدة يشتغل بوقت كامل، وليس له وقت دوام رسمي، ووقت آخر مخصص لشؤونه الخاصة، وهو ما يؤثر أحيانا على وضعه الأسري، فانغماسه في حلّ مشكلات الناس في كلّ الأوقات قد يحدّ من اهتمامه بشؤون أسرته ومرآبته لأبنائه.

حيث يشير أحد العُمد أنه كثير من الأحيان يغلق مجلسه للناس فجراً لحل مشكلة من المشكلات، ثم فوجئ أثناء ذلك بحدوث مشكلة أخرى بين اثنين من أبناء الحي يطلبون فيه تدخله السريع، وإلا سيسعى أحد الطرفين إلى إقامة دعوى على الطرف الآخر لتعديده عليه بالسب والقذف وإن لم يقم العُمد بحلها في وقتها فسوف تتفاقم المشكلة، فاضطر إلى الاستمرار والتواصل بين الطرفين لمحاولة الإصلاح بينهما حتى تم الصلح، ثم اتجه بعدها بساعات قليلة إلى قسم الشرطة ليوصل بعض من مهامه الأمنية مع أفراد الشرطة.

#### ب- ضرورة الاطلاع المستمر على التركيبة السكانية في حيه مع تغييرها المستمر:

يعاني عُمد الأحياء من عدم تجانس سكان الأحياء، وكثرة السكان الوافدين والمغادرين، فأغلبهم يسكنون شققاً على وجه الإيجار وهناك احتمال قويّ لتغيير مقرات سكنهم في كلّ وقت، وعندما يحاول العُمد بحكم وظيفته- التعرف على الساكن الجديد والاسترشاد عن بعض البيانات الخاصّة به يطلب منه خطاباً رسمياً، ويطلب أحد العُمد في هذا المجال بوجوب تعاون أصحاب المكاتب العقارية مع العُمد عندما يتعلّق الأمر بالاسترشاد عن أحد المتساكنين الجدد، أو كذلك عندما يتعلّق ببعض المساكن المشبوهة التي يحولها سكّانها (خاصّة من بعض الجنسيات الوافدة) إلى مصانع خمور، ذلك أنّ عمليات التأجير تتمّ عن طريق مكاتبهم، ولهم من البيانات التي تسلموها أثناء تحرير عقود الإيجار ما يكون مفيداً للعُمد عند مباشرة مهامه الاجتماعية أو الإدارية أو الأمنية.

ومن شواهد ذلك أن أحد العُمد يذكر أنه في حيّه يوجد عدد من العمائر المخصصة للإيجار، وكذلك شقق فندقية قد يشتبه في ممارسة مرتاديه أعمالاً خارجة عن القانون أو التهرب من نظام الإقامة، وأنه كثيراً ما كان يتوجه إلى أصحاب هذه الأبنية ومطالبتها بالكشف الدقيق عن مرتديهم قبل تسكينهم للحفاظ على الحي، خاصة أن أهل الحي من المواطنين الذين ينعمون بالاستقرار في هذه المنطقة السكنية بهدوء وسكينة دون مشاكل.

#### ج- عدم توفير مكاتب رسمية لاستقبال المواطنين:

يشير عدّة عُمد من المستجوبين إلى صعوبة تواجهم وتحذّر من فاعليّة أدوارهم، وهي تتمثّل في عدم وجود مكاتب رسمية توفرها لهم الدولة وتكون تحت تصرّفهم في أوقات دوام معلومة، وهذا ما يجعلهم يستقبلون أصحاب الحاجات من المواطنين والمقيمين في بيوتهم، وإن كان بعض العُمد يتوفّرون على مجالس ملائمة لاستقبال الزائرين، فإنّ بعضهم لا يمتلكها، وهو ما يصعب عمليّات التواصل والالتقاء بينه وبين من يقصده من طالبي الخدمات، سواء أكانت هذه الخدمات ذات صبغة اجتماعية أو إدارية. كما يشيرون إلى أنّهم يقومون بكلّ الأعباء المذكور بعضها أعلاه بمفردهم، دون مساعدة.

يؤكد بعض المستجوبين من العُمد على أهميّة أن يُستدعى العُمد لدى المحاكم أثناء انعقاد جلسات إصلاح ذات البين، لما في ذلك من فائدة، إذ بإمكانه أن يكون مساهماً في حلّ بعض النزاعات والقضايا والمشكلات. كما يضيف آخرون أهميّة حضور العُمد لدى مراكز الشرطة لتطويق المشكلة قبل أن تتطوّر وتمرّ إلى القضاء.

وإذا كانت هذه المهام والأدوار تتمثّل قاسماً مشتركاً بين جميع العُمد المستجوبين فإنّ المقابلات التي أجراها الباحث معهم تؤكد أنّهم لا يؤدونها بنفس الطريقة وبنفس الفعالية، ويُرجع أحدهم ذلك إلى أنّ العُمد الحاليين الموجودين بقري محافظة الأحساء وقراها ليس لهم نفس الثقل الاجتماعي، وذلك يعود إلى أنّ طرق اختيارهم لا تحتكم إلى المنطق القديم الذي كان فيه العُمد يمثل أحد وجهاء القيم وأعيانه حيث كانت الخلفية القبليّة والعشائرية والعائليّة حاضرة بقوة في اختيار العُمد، وفي العادة يبرزون تلقائياً بحكم السنّ والخلفية الاجتماعية والمكانة والاقتصادية، أمّا حالياً فقد صار العُمد موظّفاً في الدولة بقطع النظر عن مكانته في سلّم التراتبية الاجتماعية.

كذلك، أفصح بعض العُمد عن أنّ البعض من زملائهم يحصرون أدوارهم في الإخبار والإعلام والتبليغ، ولا يتحمّلون مسؤولياتهم في المجال الاجتماعي مثل إصلاح ذات البين وتقديم المساعدات والاستشارات والتدخّل لفائدة أصحاب الحاجات. عمدة آخر يرى أنّ التنسيق بين عمُد المحافظة يبدو ضعيفاً، ولا يخلو من المزايدة والتنافس، ويؤكد على أنّ بعض العُمد غير متعاونين مع المواطنين وبصيّقون عليهم من خلال رفض تسليم بعض الإفادات والمصادقات، فليجأ المواطن حينئذٍ إلى عمدة آخر أكثر مرونة وتفهماً فيسلمه الإفادة رغم أنّه لا يدخل ضمن دائرة منطقتة الإدارية، متحمّلاً في ذلك مسؤولياته القانونية في حال حدوث أمرٍ ما، وهو يبرّر ذلك بقوله: أنا موجود في هذا المنصب لخدمة المواطنين حتّى أكون عند حسن ظنّ قيادتنا الرشيدة التي عينتني في هذا المنصب ومنحتني الختم الذي يبقى من مسؤوليتي، لذلك قد أقدم أحياناً على مساعدة حتّى من هم خارج منطقتي الإدارية".

#### د- قلة الإمكانيات المقدمة للعُمد:

يؤكد أحد العُمد أنه مما لا شك فيه أن أي قيادي في أي مركز من مراكز الدولة ليس العمدة فقط إذا هيئت له كل الإمكانيات التي يتطلبها ويحتاج لها العمل ستكون له عوناً على أداء واجبه الوطني، فمن العوامل التي يجب أن تتوفر للعمدة حتى يستطيع تأدية عمله هي: مقر يتوسط الحي، إيصال كل الخدمات (الكهرباء والماء والهاتف)، وسيلة النقل (السيارة) وهذه من الأمور الضرورية جداً للعمدة، مسابرة التطور الإداري الحديث بإيجاد الحاسب الآلي والفاكس، تزويده ببعض الموظفين الذين يساعده في تأدية عمله سواء الأعمال الإدارية أو غير ذلك، تشكيل مجلس يطلق عليه (مجلس الحي)، تأهيله ببعض الدورات التي يتطلبها مجال عمله كالإدارية والأمنية علماً بأن دولتنا الرشيدة - أيدها الله بنصره - حينما أصدرت اللائحة الجديدة لنظام العُمد نصت على بعض ما ذكرته أعلاه إيماناً منها بتطوير وتفعيل دور العمدة في الحي.

هذا بالإضافة إلى ضعف الرواتب المقدمة للعُمد، حيث يؤكد الباحث أنه وبكل أمانة لم أفكر في النواحي المادية عندما رشحت كعمدة، بل يكفيني شرفاً ثقة ولاة الأمر أولاً، وثانياً يكفيني فخراً خدمة مجتمعي وحل قضاياهم ومشاكلهم دون المرافعة للجهات المختصة، فيكفيني دعوة صالحة من رجل أو امرأة عاجزة أو أرملة، ولكني أرى أن رفع معنويات العمدة مادياً سيكون لها الأثر الكبير في تأدية عمله حيث إنه واجهة اجتماعية ومنزله مفتوح لكل من يرد الحي أو البلدة من ضيوف قاصدين العمدة، فيقوم بواجبهم من ضيافتهم وإكرامهم، إضافة إلى ما تتطلبه وظيفته من إنفاق إذا دخل بوجهه للإصلاح بين زوجين أو متخاصمين على المال، لذا حبذا لو أن الدولة - أيدها الله - زادت من رواتب العُمد وحسنت من وضعهم المادي لهذين السببين.

#### هـ- تقاعس بعض المواطنين في التعاون مع عمُد أحيائهم

حيث يؤكد الباحث أن هناك بعض المواطنين لا يتعاونون مع الأعمال والمهام الاجتماعية التي يقوم بها العمدة، والتي قد يكون السبب في ذلك وجود الصورة الذهنية السلبية المترسخة في أذهانهم عن عدم جدوى هذا المنصب، وأنه لم يقدم لهم شيئاً ملموساً، أو أنهم يجدون في الجهات الرسمية ما يكفل لهم ما يرنون إليه، خاصة وأنهم قد لا يجدون العمدة متوفرًا في كل أوقاته التي يحتاجونه فيها.

ويشير الباحث فيما يخص عدم تواجد العمدة أحياناً وقت طلبه المواطنون فإنه يذكر أن هذا قد يحدث في حال تمتع العمدة بإجازة سواء أيام الخميس والجمع أو الإجازة السنوية ومرجع ذلك عدم توافر نائب للعمدة في حال غيابه، فلو توافر النائب لكان أفضل للمواطن، مع ان النائب نصت على وجوده لائحة نظام العُمد. أما المعمول به الآن فإن أي عمدة يكون في إجازة فإن سكان حيه يراجعون عمُد الأحياء الأخرى.

وهنا يشير الباحث أنه يجب على المواطن أن يتفهم الدور المنوط بالعمدة فيتعاون معه لأنه الواجهة الاجتماعية لحيه، الثقة التامة بالعمدة حيه، وإبلاغ عمدة حيه عن كل ما يخل بأمن الوطن، والتجاوب معه في حال البحث والاستفسار عن أحد سكان الحي، الذين لا يعرفهم العمدة، عليه ألا يبخل بأفكاره ومقترحاته، كما عليه التواصل فيما يعود على خدمة الحي، وعليه أن يفعل دوره ومشاركته للارتقاء بمصلحة الحي وسكانه، وأن يكون له الانتماء الوطني.

- ويشير عمدة الخالدية أن من أهم الصعوبات هو نقص الوسائل المعينة للعمدة في أداء مهمته على أكمل وجه ومنها:
- ضرورة تثبيت العمدة على المراتب والدرجات الوظيفية المستحقة حسب المؤهلات.
- توفير المقرات الملائمة في الأحياء بغرض استقبال الأهالي وإنهاء معاملاتهم.
- توفير وسيلة مواصلات تمكن العمدة من تفقد الحي وزيارة الأهالي والجهات الحكومية لخدمة الحي .
- توفير وسيلة اتصال لتسهيل أداء العمدة لمهام التواصل.
- تزويد العمدة بما يحتاجه من أفراد وموظفين لتسهيل أداء مهمته .
- تفعيل دور العمدة والتعريف بأهمية دوره في المجتمع وما يسهم به في خدمة الأهالي والمجتمع.

### 3.6. مقترحات العمدة لحل الصعوبات التي تواجههم أثناء ممارسة أدوارهم:

#### أ- تحديد أوقات عمل العمدة بزمن محدد:

أشار أحد العمدة أنه يجب تخصيص وقتاً محدداً لممارسة مهام العمدة، ولكنه مع ذكره لهذا المقترح ذكر أنه من الصعوبة بمكان تنفيذها على أرض الواقع، لأن الناس لا يعدون أنفسهم للمشكلات ويتربصون بها، بل إن المشكلات هي التي تساق إليهم دون توقع منهم، وبالتالي على الفور يذهبون للعمدة لحلها على فورها مخافة من تفاقمها.

#### ب- توفير مكتب لممارسة العمدة لمهامه.

توفير مكتب لكل عمدة يتوفر على الأجهزة المكتبية اللازمة لعمله، وجهات الاتصال بالأجهزة الحكومية والأمنية، ويكون أيضاً مقراً لانعقاد مجالس التصالح، خاصة مع عدم توافرها عند بعض العمدة، وقد أشار عمدة حي الخالدية، أنه أنشأ -وعلى نفقته الخاصة - مبنى مخصصاً لأعمال العمدة يلبي حاجات العمل وفق المفهوم الحديث يحتوي على مكتب للعمدة ومكتب استقبال وصالة اجتماعات ومكتبة. وقد جهزت تلك المكاتب بجميع ما يؤدي إلى تنظيم الأداء على نحو جيد، ومن تلك التجهيزات الأثاث المكتبي بما فيها من أجهزة حاسب آلي وفاكس وملفات وسجلات وتم التعاقد مع أحد المختصين في الحاسب الآلي لتصميم برنامج يساعده على أداء العمل وكان لوجود الحاسب الآلي والتجهيزات الأخرى الأثر الفعال في إنجاز الأعمال على الوجه المرضي، وبما يحقق مصلحة مهام العمدة، وتيسيراً لها.

#### ج- انتداب مساعد للعمدة، يداوم معه أو ينوبه عند خروجه في مهمات ميدانية.

وهنا يشير أحد العمدة أنه في كثير من الأحيان تتوارد لديه مشكلتان في وقت واحد، فيخرج العمدة لحل إحداها وينيب مساعده في حل الأخرى، ولكنه يذكر أن هناك عدة أحياء لم يتم تعيين مندوبين للعمدة لها، ليس تقصيراً من الجهات المعنية، ولكن لقلّة المتقدمين لهذا المنصب؛ وقد يكون السبب في ذلك هو قلّة الأجر المقابل لعمل مندوب للعمدة مع كثرة أعماله ومهامه التي لا تتناسب مع هذا المقابل المادي.

#### د- رصد محفزات مادية ومعنوية للعمدة:

أشار أحد العمدة إلى ضرورة وجود التحفيز المادي والمعنوي للعمدة حتى يستطيع مواصلة مهامه بروح عالية ويحافظ على مكانته الاجتماعية وهذا من شأنه أن يزيد من احترام الناس له ويرسخ سلطته المعنوية عليهم،

وبالتالي يفرض هياكل الدولة التي هو من يمثلها في مجتمعه المحلي (الحي أو القرية أو الهجر). وهناك من ذهب إلى حد المطالبة بالسماح للعمدة بممارسة مهنة حرّة تزود دخله، بالنظر إلى مصاريفه ونفقاته الكثيرة وحاجته الماسّة إلى المحافظة على صورة اجتماعية معيّنة، فهو من المفترض أن يكون من وجهاء القوم ليتمكّن من فرض احترام الآخرين له.

#### هـ عقد دورات مهنية للعمد

يرى الباحث أنه يمكن تنمية مهارات منصب العمدة من خلال عقد عدد من الدورات ويذكر منها الدورة التي قامت تحت عنوان "المهارات الأولية في إصلاح ذات البين" في محافظة الأحساء، والتي هدفت إلى صقل مهارات العمد في مجال التدخل بالإصلاح بين المتخاصمين من أبناء الأحياء وإثراء ثقافتهم حول الضوابط والأحكام الشرعية في مجال الإصلاح بين الناس وتعريفهم بمسوغات التدخل في قضايا النزاع بين السكان والمواصفات التي يجب أن تتوفر في المتقدم لمهمة الإصلاح بين الناس والوقوف على الأخطاء التي ربما تحدث أثناء مجالس الصلح ورصد الأسباب المعينة التي تعين المصلح في تحقيق الصلح في القضايا التي تعرض عليه ومعرفة طرق تحرير محاضر الصلح وما ينبغي على المصلح تدوينه وأساليب التأثير على أطراف القضايا المتنازعة والمبادئ المهمة في عملية الإصلاح والقواعد الكبرى التي يجب على المصلح أن ينطلق منها وأن يعتني بها. كما تهدف الدورة إلى إيضاح الآثار الطبية والمرتبة على إصلاح ذات البين في المجتمع وبيان أهمية الإصلاح في الشريعة وكيفية توسيع مساحة هذه الثقافة.

#### 7. استنتاجات الدراسة:

ارتبط منصب العمدة بنظام الإدارة المحلية حيث تطور النظام الإداري للمملكة العربية السعودية، إذ بدأ بالأخذ بنظام الإدارة المركزية، إلى أن انتقل النظام الإداري السعودي لكي يأخذ بنمط الإدارة المحلية من خلال إنشاء المجالس المحلية التي نقل إليها بعض صلاحيات المشاركة في تنمية وتطوير المحافظات والمراكز تحت إشراف أمير المنطقة.

إن أول تنظيم حمل معنى نظام العمد صدر عن مجلس شورى النواب رقم (82) بتاريخ 1346/6/21هـ حيث تم بموجبه فصل دور العمد عن البلديات، واتباعه بمديريات الأمن العام، وأُعقب ذلك صدور ملحق لهذا التنظيم بتاريخ 1349/3/29 يتضمن تحميل العمد تبعات الأعمال الجنائية التي تقع داخل أحيائهم.

والعمدة رجل أمن وإدارة واجتماع من طراز متفرد، فهو موظف رسمي غير تقليدي، متفرد في ارتباطه اجتماعياً وثقافياً بأهالي الحي، والعمد ونوابهم لهم صلاتهم الوثيقة بأجهزة الإدارة المحلية الممثلة في إمارة المنطقة، باعتبارها الجهاز التي يتخاطب معها العمد ونوابهم في مختلف المشاكل والمطالب ذات الطابع المحلي، والتي تعد هي الصفة التي تصلح معظم مشاكل ومطالب سكان الحي الذي يمثلها العمدة ونائبه، وهو ارتباط قد يتساوى في قوته مع ارتباط العمدة مع الأجهزة الأمنية المركزية.

تعددت مهام العمدة، ويمكن حصر أبرزها في المشاركة في الحياة العامة، وفي اللقاء الموسمية، والتدخل لفائدة المواطنين الذين يستجرون بالعمدة ويطلبون مساعدته، والسعي المتواصل إلى إصلاح ذات البين، والمساهمة في الأعمال الخيرية، ومحاصرة الظواهر السلبية في المجتمع المحلي، وإسداء بعض الخدمات الإدارية ذات البعد الاجتماعي، وتكريم المتفوقين والفائزين من أبناء الحي، ودور العمدة في تحقيق الأمن في المجتمع المحلي.

إن أهم الصعوبات التي تواجه العمد كما عبّروا عنها أثناء المقابلات، هي: الوقت الذي يمارس فيه العمدة مهامه لا يتحدد بزمن، وضرورة الاطلاع المستمر على التركيبة السكانية في حيه مع تغييرها المستمر، وأن الدولة لا توفر مكاتب رسمية لاستقبال المواطنين، وقلة الإمكانيات المقدمة للعمد، وتقاعس بعض المواطنين في التعاون مع عمدهم أحياناً.

وتمثلت مقترحات العُمد في تحديد أوقات عمل العُمد بزمّن محدّد، وتحديد مكتب لممارسة العُمد لمهامه، وانتداب مساعد له، يداوم معه أو ينوبه عند خروج العُمد في مهمّات ميدانية، ورصد محفزات مادية ومعنوية للعُمد، وإعادة نظام العسس للحد من الجريمة، وعقد دورات مهنية للعُمد.

#### 8. توصيات الدراسة:

- إيجاد مكتب مستقل للعُمد مجهز من قبل الدولة بوسائل التقنية الحديثة في حفظ المعلومات وإيجاد الربط الآلي بين مكتب العُمد والجهات الحكومية المتعددة لتيسير عمل العُمد.
- زيادة الدعم البشري والمادي للعُمد من خلال تقديم الحوافز وتزويدهم بالأجهزة الحديثة التي تساهم في تفعيل دورهم الأمني والاجتماعي، والعمل على زيادة اهتمام الأجهزة الحكومية بالأدوار المتعددة للعُمد ومن ثم تعديل الإجراءات التنفيذية التي من شأنها تفعيل دور العُمد في أحيائهم ومجتمعاتهم المحلية.
- ربط مكاتب العقار في الحي معلوماتيًا بمكتب العُمد وربط مكاتب العُمد معلوماتيًا بالجهات الأمنية وإلزام هذه المكاتب بالتعاون التام مع العُمد وأن يحتفظ العُمد بسجلات كاملة ومحدثة عن الحي وسكانه.
- تكوين علاقات إيجابية بين السكان والعُمد عن طريق مجالس الأحياء، يكون من شأنها إحداث التعاون المطلوب لتفعيل المشاركة المجتمعية لسكان الحي مع العُمد.
- القيام بحملة إعلامية عبر وسائل الإعلام كافة في التوعية وزيادة الوعي بدور العُمد الأمني والاجتماعي، والتمثيل على ذلك بعقد الندوات واللقاءات مع العُمد الذين كانت لهم مسيرات طيبة في أحيائهم ليكونوا نماذج يقتدى بها.
- التنسيق بصورة أكبر بين الجهات الأمنية والعُمد، وإعطاؤه دورا ومكانة أكبر لدى المسؤولين الأمنيين حتّى يكون مهابا من قبّل المواطنين وذا صوت مسموع لديهم.

#### 9. المراجع

- ابن حموض، سعيد بن عبدالله (1414)، دور العُمد في خدمة المجتمع المحلي: دراسة مسحية خاصة بمنطقة عسير، بحث مكمل لرسالة (ماجستير) -المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- أبو زيد، محمد بن الحميد (1984م). نظام العُمد بين الإبقاء والإلغاء - دار الثقافة العربية. القاهرة، مصر.
- جمال، أحمد وآخرون، (1994)، دراسات في علم الاجتماع، دار الجيل للطباعة، القاهرة.
- الجوهري، عبد الهادي، (1983)، قاموس علم الاجتماع، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والستون، الطبعة الثانية، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة.
- الجوهري، محمد محمود، والخريجي، عبد الله، (1990)، طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الجوهري، محمد، والخريجي، عبد الله، (2007)، طرق البحث الاجتماعي، الطبعة الخامسة، د. ن، القاهرة، 2007، ص168.
- حسين، زينب عمر محمود (2015)، نظام العُمد في مصر 1895 - 1947، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة بنها، القاهرة
- الحسيني، رباب، (2009)، ممارسة المسؤولية الاجتماعية من المفهوم إلى التطبيق، المؤتمر السنوي الحادي عشر: المسؤولية الاجتماعية والمواطنة 16-19 مايو، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- جلس، موسى عبد الرحيم، (2002)، مدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة ومطبعة دار المنار، غزة، فلسطين.

- زمزمي، يحي محمد حسن (1425 هـ) مراكز الأحياء معاينة الواقع والمستقبل بحث قدم في ندوة الأمن والمجتمع الخامس، مركز البحوث كلية الملك فهد الأمنية، الرياض.
- سيدهم، عزيز بشاي، وعماش، محمد صالح (ب.ت) أحكام قانون العُمد والمشايخ وقانون مباشرة الحقوق السياسية - دار النهضة، مصر.
- عبد الغفار، إحسان زكي، وأحمد، سالم صديق، (1999)، خدمة الفرد نظريات وتطبيقات، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- عبد الغفار، إحسان زكي، وآخرون، (1985)، الاتجاهات الحديثة في خدمة الفرد، المكتب الجامعي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- العتيبي، فالح غزاي ثعلي النفيعي، (1421)، دور العُمد في عملية الضبط الاجتماعي، دراسة استطلاعية في مدينة الرياض.
- عساف، عبد المعطي محمد، (1404)، بعنوان: (التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية
- عسيري، صالح، (1434)، تفعيل وتطوير دور عُمد الأحياء، دراسة تطبيقية لإعادة هيكلة وميكنة نظام عُمد الأحياء بمدن ومحافظات المملكة المرحلة الأولى - محافظة جدة - دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بجامعة الملك عبد العزيز.
- عصفور، فتحي محمد الحسيني، (1992)، الجمعيات التربوية وإبعادها الفلسفية والاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة المنصورة.
- عمر، السيد محمد السيد، (1991)، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- العمر، معن خليل، (2000)، البناء الاجتماعي، في: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان.
- غيث، محمد عاطف، (د.ت)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- القباع، مندل بن عبدالله، (1422هـ)، وظيفة العُمدة والدور المأمول، جريدة الجزيرة، العدد (10655) بتاريخ 15/9/1422هـ.
- المطيري، عبد الله بن رجا بن خاتم، (2017)، إسهام نظام العُمد في تحقيق الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الأمن الإنساني.
- المنشاوي، محمد بن عبد الله بن علي (1425هـ)، بعنوان: (معوقات أداء عُمد الأحياء دورهم الأمني) ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجتمع والأمن في دورتها الثالثة، كلية الملك فهد للعلوم الأمنية.
- النابلسي، هناء حسني، (2010)، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- اليامي، هادي بن جبران بن محمد، (1427)، الدور الأمني لعُمداء الأحياء وعوامل تفعيله، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

جميع الحقوق محفوظة © 2024، الباحث/ فهد مسفر ناصر القحطاني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: [doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.62.11](https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.62.11)